

وفقا للدستور وروح 22 مايو

بشهد تطورات ايجابية ويحتفل بعيد الوحدة وسط تأييد داخلي وخارجي

تطورات المشهد السياسي في بلادنا وانتخابات المحافظين والحراك الحادث في بعض المحافظات وآخر اعمال لجنة ازالة الآثار الاجتماعية، وقضايا أخرى كانت المحاور الرئيسية في لقاء خاص أجرته "الجمهورية" مع الاستاذ المتنازل سالم صالح محمد مستشار رئيس الجمهورية، الذي لم تثنيه مشاغله الكثيرة عن طرح رؤاه ووجهة نظره حولها.. في إجابات اتسمت بالعمق والوضوح لرجل يعد من أبرز القيادات السياسية والوطنية في بلادنا..

لقاء/ عبدالناصر المملوح

لقبلي أو المناطقي أو العشائري أقوى من الولاء للبرنامج الحزبي

تقوية الجبهة الداخلية للحد من زوابع «الفوضى الخلاقة» التي تجتاح اليمن

التطورات والاحداث.

المناضلون والشهداء

إلى أين وصلتكم في لجنة إزالة الآثار الاجتماعية؟ وماهي المعوقات التي تواجهكم أو قد تواجهكم؟

قدمنا خططنا وبرامجنا كلجنة استشارية لفخامة الرئيس وبالنسبة للجنة مناضلي وشهداء الثورة اليمنية قدمنا ورفعنا أيضا تصوراتنا إلى فخامة الرئيس ورئيس الحكومة.. وتفعيل القانون رقم ٥ لعام ٩٣م بشأن مناضلي وشهداء الثورة هو الكفيل بتحسين ورعاية هذه الشريحة التي وصل عدد افرادها (ثلاثين ألفاً) (١٨ الف) من المحافظات الجنوبية و (١٢ الف) من المحافظات الشمالية يتلقون إعانات شهرية زهيدة لا تتجاوز معظمها الفين ريال شهرياً، وتفعيل عمل اللجنتين مرتبط بالعدم المعنوي والمادي من قبل الحكومة وأطراف العمل السياسي والاجتماعي في البلد، وبدون هذا التعاون فان عملنا سيتوقف.

22 مايو العظيم

فضّل الاستاذ سالم صالح محمد عدم الاجابة على عدد من الاسئلة حول الحزب الاشتراكي اليمني وعدد من المواقف والاحداث التي حدثت في فترات سابقة، واختصرها جميعها في اجابة واحدة حيث قال:

وبقية الاسئلة عن الماضي راجعوا ما كتب عنها واتركها الآن للتاريخ وذمة الباحثين الذين سيكتبون عن هذه المراحل بحيادية وموضوعية وبروح وطنية، وأعود إلى سؤالكم حول الحاضر والمستقبل وهو المهم لأننا فستولون عن حاضرنا لصنع المستقبل لأولادنا وأحفادنا، فالوحدة اليمنية قائمة وراسخة وهي مكنون حتى يحتاج إلى الرعاية والصيانة واحترام مصالح اطرافها وحقوقهم ودعوتهم للقيام بواجباتهم وفقاً للدستور والقوانين النافذة وروح ٢٢ مايو العظيم.

الشغب والعنف مرفوض

كيف تقرأ ما يحدث في بعض المحافظات؟ وماذا عن المتربصين باليمن ووحده؟

الدستور والقوانين النافذة تنظم العلاقة بين الناس.. بين الحاكم والمحكوم والدستور يكفل حرية التعبير بأشكالها المختلفة، ولهذا فالمرجعية لنا هو الدستور.

الشغب أو احراق الممتلكات العامة أو الخاصة أو قطع الطرقات واللجوء إلى العنف أو السلاح أمر مرفوض وسيواجه بقوة القانون.

كما أن استخدام القوة المفرطة واطلاق الرصاص على العزل والاعتقالات العشوائية ورمي الناس في السجون بدون محاكمات عادلة أمر يتناقض مع الدستور والقوانين النافذة ويعطل الحياة الديمقراطية، أما الاتهامات المتبادلة في وسائل الاعلام فلا يمكن الانجرار وراءها والقضاء العادل هو الوحيد الذي يمكن ان يدين أو يبرئ أو يفصل في هذه القضايا.

نحن بحاجة إلى تدعيم مساحة الحرية كمنظومة متكاملة وبحاجة ماسة إلى اشاعة روح التسامح ومضامينه الاخلاقية وانسانية للوصول إلى تأصيل ثقافة الحوار كوسيلة ناجحة في حل المشاكل ومواجهة التحديات بدلا من اللجوء إلى العنف والتعصب ونبد الآخر والغرور والاستعلاء.

وفي ردي على سؤالكم الأول ما يكفي القيام به من قبل الحكومة والمعارضة ومنظمات المجتمع المدني لمعالجة هذه



'تفعيل لجنتي إزالة الآثار الاجتماعية' و'مناضلي الثورة' مرتبط بالعدم المعنوي والمادي من الحكومة وأطراف العمل السياسي والاجتماعي

'أنا مع الحكم المحلي لأنه أثبت جدواه وفائدته في العديد من الدول'

'اتضح من خلال الانتخابات الاخيرة ان المؤتمر الشعبي لديه مشاكل مثل غيره من الاحزاب'

متقدمة على طريق استكمال نظام الحكم المحلي كامل الصلاحيات.

وما حصل في الانتخابات أمر في واقع اليمن لا نستغربه حيث الولاء القبلي أو المناطقي أو العشائري أقوى من الولاء للبرنامج الحزبي.

تطورات الاخيرة في المشهد السياسي.. كيف تقرأها من ياسي صاحب خبرة كبيرة وكيف تنظر إلى مستقبل هي الصعوبات التي ترى أن جاوزها؟

اليمين وهو جزء من محيطه تطورات ايجابية بالعيد الثامن عشر لقيام نية المباركة وسط تأييد جي تمثل في ذلك الدعم الدول المانحة في مؤتمر العلاقات الدافئة مع دول موعة العربية والاسلامية

توجد مشاكل وتحديات جية.. لعلنا بإنهاء نتائج ٩٤م وانهاء حروب صعدة ظاهرة الارهاب ومواصلة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفق برنامج خبابي ومواصلة الحوار مع رضة والتكوينات المدنية ف نتمكن من التغلب على إن شاء الله.. كما نتمكن هة الداخلية من الحد من "نظرية الفوضى الخلاقة" منمنطقة برمتها.

الحكم المحلي

كيف تفسر مشاركة أعضاء الهيئة الناخبة من المشترك المحافظين، رغم قرار صادر من المجلس الأعلى وماهو رأيكم في هذه فعالية للحكم المحلي؟

ومنذ وقت مبكر مع الحكم المحلي كامل الصلاحيات الآن أثبت جدواه وفائدته من حتى مالياً بنزول هجرة مورو تربية وسويسرا.. واتضح انتخابات الأخيرة ان المؤتمر مثل غيره من الاحزاب لديه اعتبرنا هذه الخطوة خطوة

'تفعيل القانون رقم 5 لسنة 93 بشأن مناضلي وشهداء الثورة هو الكفيل بتحسين ورعاية هذه الشريحة التي تتلقى أفرادها إعانات شهرية لا تتجاوز في معظمها الفين ريال'

'نحن بحاجة إلى تدعيم مساحة الحرية كمنظومة متكاملة لتأصيل ثقافة الحوار بدلا من التعصب ونبد الآخر والغرور والاستعلاء'